المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة مراكش آسفي
عمالة مراكش
جماعة مراكش
المديرية العامة للمصالح الجماعية

تقرير اجتماع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع

انعقد يومه الثلاثاء 29 مارس 2022 وعلى الساعة العاشرة صباحا بقاعة الاجتماعات الكبرى بقصر البلدية لمراكش اجتماع تأطيري لأعضاء هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، ويأتي هذا الاجتماع في إطار تفعيل مبدأ التشاور والتشارك والحوار مع جماعة مراكش بغرض تدبير الشأن المحلي، وتكريس دور الهيئة كقوة اقتراحية، ويتضمن جدول أعمال هذا اللقاء:

1- طبيعة مساهمة الهيئة في إطار برنامج عمل الجماعة انطلاقا من تجسيد وإدماج قضايا مقاربة النوع.
2- إطلاع الهيئة على المحطات التي قطعها تهيئ برنامج عمل جماعة مراكش.
3- مقترح هيكلة الهيئة ومنهجية عملها خلال جل محطات عمل الجماعة.

وقد حضر هذا الاجتماع كل من لسيد النائب الأول للسيدة رئيسة جماعة مراكش والمدير العام للمصالح والسيدة مديرة ديوان الرئاسة وأطر جماعة مراكش وممثل مكتب الدراسات المشرف على إعداد برنامج عمل الجماعة.

افتتحت السيدة الرئيسة الأستاذة بديعة بيطار الاجتماع بتأطيره، ووضع خطة عمل له، باعتباره تعارفيا، وتنسيقيا لأجل العمل على المشاركة الفاعلة والمتفاعلة بمنتدى التشخيص التشاركي. وقد تم بعدها التعريف بالمشاركين والجهات التي يمثلون إلى جانب الشخصيات العامة الحاضرة. أشاد بعدها السيد المدير العام لأعمال المجلس بأعضاء الهيئة وتمثيلياتها المهمة، كما نبّه إلى أن حضور أعضاء عن المجلس ما هو إلا حضور تأطيري، تشاوري، ولإمداد الهيئة بالمعطيات الأولية التي تحتاجها لتحقيق سير سلس لمقترحاتها فيما بعد، في هذا الإطار تم تزويد الحضور بمطبوع ل: (برنامج عمل الجماعة/ دليل منهجي: مسلسل الإعداد، التتبع والتقييم)، وآخر للاستئناس (القانون الداخلي للمجلس)، إضافة إلى (مطبوع منتدى التشخيص التشاركي).

تفضل الدكتور (محمد بالغالي) أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق جامعة القاضي عياض بمراكش بأخذ الكلمة لتأطير عمل الهيئة، ولتوضيح أساسيات ومبادئ اشتغالها خاصة وأنها تتخذ دستور 2011 مرجعا ومنطلقا لها، لارتكازها على الديمقراطية التشاركية، هذه الأخيرة التي تكمل الديمقراطية التمثيلية التي تضمنها صناديق الاقتراع، فالديمقراطية التشاركية كما قال الدكتور بالغالي هي نظام في الإدارة والتدبير من خلاله يمكن للمواطن أن ينخرط في الفعل العمومي، من خلال إعطاء الرأي، أو إعطاء الرأي مزودا بخبرة مُتخصصة، وهي مجتمعة خاضعة لنظام تقويم قائم على: - النجاعة –الفعالية –حسن الأداء. وأشار بعدها إلى محطة المنتدى التشاركي لان المشروع المطروح حاليا هو بمثابة وثيقة تقنية وبعد اضطلاع الهيئة عليه وإبداء الرأي فيه يمر المشروع للتداول من أجل المصادقة ليصبح المشروع أساسيا للمجلس و قد تمكن المشرع الجماعي المغربي يضيف الدكتور محمد الغالي فسحت المجال أمام الهيئة لإبداء الرأي (الإشراك) وابداء الرأي بخبرة (الاستشارة) وهذه الخبرة تتطلب ضبط المصطلح واستيعاب المعيارية فيما يخص طبيعة الاختصاصات والصلاحيات الممنوحة للمجلس وكذلك الكفاية المطلوبة لدى عضو الهيئة في مَعْيرة مؤشرات أفكار الجماعة وعلاقتها بالمساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع.

أكدت المداخلة الموالية للسيد نائب العمدة الدكتور محمد الإدريسي على أهمية المرحلة، وضرورة اشتغال الهيئة التي دشنت بهذا الاجتماع خطوتها الأولى نحو الأجرأة والعمل الجاد والرصين، كما أعاد الإشادة بأطر الهيئة وخاصة بالفريق التقني للمجلس الذي يرى سيادته أنه قام بعمل دقيق وجبار لاختيار هذه المجموعة من الأعضاء بتلويناتها المختلفة ومرجعياتها المتباينة والتي ستتكامل في عمل الهيئة لا محالة، وأكد على ضرورة وضع منهجية تواصلية، وخطة عمل واضحة كفيلة بتفعيل كل المعطيات السابقة.

انكبت أشغال الاجتماع بعد ذلك على تحديد الأولويات التي تتحدد بحسب كل المداخلات التي تم تسجيلها في:

- ضرورة وضع خطة عمل واضحة للهيئة.
- ضرورة وضع قانون داخلي ينظم عمل الهيئة ويوضح الحقوق والواجبات والرهانات..
- الأهمية القصوى لتحديد لجان عمل تتلاءم والتنوع المعرفي للأعضاء
- أهمية التكوين وحاجة الأعضاء إليه فيما يخص عمل الهيئة ووفق اللجان التي ستُنشأ
- سن خطة تواصلية عبر المنصات الرقمية (واتساب..) همها الأوحد هو عمل الهيئة والتواصل مع الأعضاء لصيانة المعلومة وحفاظا على سهولة الولوج إليها.
- الانخراط الجاد في أشغال المنتدى التشاركي لبرنامج عمل مجلس مراكش، الأمر الذي استتبعه تسجيل أسماء الأعضاء في الورشات وتحديد المقررين عن كل ورشة.

اختتم الاجتماع أشغاله التي عرفت انخراطا كبيرا من لدن الحضور، وغيرة حقيقية على الهيئة وأهمية اشتغالها وفق منهجية واضحة، أولا كي تتبوّأ مكانة غير التي كانت لسابقاتها بالمجلس، وثانيا وأساسا لأن عضوية الهيئة هي مسؤولية والتزام، ولعل القوة الاقتراحية التي تملك يمكنها أن تحقق التنمية المبتغاة وفق معايير المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع.

رئيسة هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع

بديعة بيطار

CONSEIL COMMUNAL
DE MARRAKECH